آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد: دراسة مقارنة بين العراق ومصر

الدكتور سعيد محجوب
أستاذ مساعد في قسم القانون الخاص
،كلية القانون ، جامعة قم ،قم ، ايران

الباحث /محمد عاشور خلف
جامعة قم / كلية الحقوق
قم ،ايران

البريد الإلكتروني Email : Mohammed.ashour@ik.edu.iq

الكلمات المفتاحية: آليات النظام السياسي، الحياة الاقتصادية، القطاع الخاص، الاستثمار، العراق، مصر.

كيفية اقتباس البحث

محجوب، سعيد ، محمد عاشور خلف ، آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد: دراسة مقارنة بين العراق ومصر ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Mechanisms of the Political System and Their Impact on Individuals' Economic Life: A Comparative Study between Iraq and Egypt

Dr. Saeed Mahjoub
Assistan professor ,department of private law,faculty of law,university of Qom, Qom ,iran

Researcher / Muhammad Ashour Khalaf
Qom University / Faculty of Law
Qom ,iran

Keywords : Political System Mechanisms, Economic Life, Private Sector, Investment, Iraq, Egypt.

How To Cite This Article
Mahjoub, Saeed, Muhammad Ashour Khalaf, Mechanisms of the Political System and Their Impact on Individuals' Economic Life: A Comparative Study between Iraq and Egypt,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines the mechanisms of the political system and their impact on individuals' economic life as a fundamental issue within constitutional and economic studies. The role of the political system extends beyond organizing public authorities or determining the form of government; it encompasses the direction of economic policies, regulation of investment, distribution of resources, and the promotion of social justice and legislative stability.

The study also highlights the constitutional framework governing the economy in both Iraq and Egypt by analyzing constitutional provisions that affirm the state's commitment to economic reform, diversification of resources, and the encouragement of private sector development and investment, thereby rendering economic development a binding constitutional obligation rather than a mere political choice. The study concludes that political stability and the coherence of legislative and oversight structures constitute essential prerequisites for achieving economic development, whereas instability, legislative inconsistency, or

weak governance lead to declining investment, rising unemployment, and diminished institutional trust. This underscores the importance of integrating constitutional and political structures with economic and social policies to establish a secure and equitable economic environment.

المستخلص

تتناول هذه الدراسة آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد بوصفها من القضايا الجوهرية في نطاق الدراسات الدستورية والاقتصادية؛ إذ لا يقتصر دور النظام السياسي على تنظيم السلطات العامة أو تحديد شكل الحكم، بل يمتد إلى توجيه السياسات الاقتصادية، وتنظيم الاستثمار، وتوزيع الموارد، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار التشريعي. وتهدف الدراسة إلى بيان أثر آليات النظام السياسي، ولا سيما الشفافية والمساءلة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، في تنشيط البيئة الاقتصادية وتمكين الأفراد من العمل والاستثمار وتحسين مستوى معيشتهم.

كما تسلط الدراسة الضوء على الإطار الدستوري المنظم للاقتصاد في كل من العراق ومصر، من خلال تحليل النصوص الدستورية التي أكدت التزام الدولة بالإصلاح الاقتصادي، وتنويع الموارد، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار، بما يجعل التنمية الاقتصادية التزامًا دستوريًا ملزمًا. وتخلص الدراسة إلى أن استقرار النظام السياسي وتماسك بنيته التشريعية والرقابية يمثلان شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، في حين أن ضعف الاستقرار أو غياب الحوكمة الفعالة يؤدي إلى تراجع الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة وضعف الثقة بالمؤسسات، الأمر الذي يبرز أهمية التكامل بين البناء السياسي والدستوري والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق بيئة اقتصادية آمنة وعادلة.

المقدمة

تعد العلاقة بين النظام السياسي والحياة الاقتصادية للأفراد من المسائل الجوهرية في الدراسات الدستورية والاقتصادية، لأن النظام السياسي لا يقتصر أثره على تنظيم السلطات العامة أو تحديد شكل الحكم، بل يمتد إلى توجيه السياسات الاقتصادية، وتنظيم الاستثمار، وتوزيع الموارد، وضمان العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار التشريعي والإداري. فكلما قام النظام السياسي على مبادئ الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص، انعكس ذلك إيجابا على النشاط الاقتصادي، وازدادت قدرة الأفراد على العمل والاستثمار وتحسين مستوى المعيشة.

وفي العراق، يرتبط هذا الموضوع بصورة وثيقة بما قرره الدستور من التزام الدولة بإصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس حديثة، واستثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، فضلا عن تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وهو ما يجعل الإصلاح الاقتصادي التزاما دستوريا لا مجرد خيار سياسي وقد أكد دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ هذا الاتجاه في المادة (٢٥) منه، إذ نص على أن: «تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته». ، أما دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل، فقد قرر في المادة (٢٧) أن «يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستديمة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر». كما يلتزم النظام الاقتصادي «بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافسية وتشجيع الاستثمار...»

ومن ثم، فإن دراسة آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد في العراق ومصر تكشف عن أهمية الربط بين البناء الدستوري والسياسي من جهة، والسياسات الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية من جهة أخرى، لأن ضعف الاستقرار السياسي أو اضطراب التشريعات أو غياب الرقابة الفعالة يؤدي إلى تراجع الاستثمار، وارتفاع البطالة، وضعف الثقة بالمؤسسات، بينما يسهم الاستقرار السياسي والتشريعي في خلق بيئة اقتصادية آمنة وعادلة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الحياة الاقتصادية للأفراد في العراق ومصر لا تتأثر بالعوامل الاقتصادية وحدها، بل تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة النظام السياسي ومبادئه وآلياته في إدارة الموارد، وصياغة التشريعات، وتوجيه الاستثمار، ومكافحة الفساد، وضمان الاستقرار السياسي والأمني. وتزداد هذه المشكلة وضوحا في ظل وجود تحديات تتعلق بضعف التنويع الاقتصادي، والبيروقراطية، وعدم استقرار السياسات العامة، وتفاوت فرص الأفراد في الوصول إلى العمل والاستثمار والخدمات.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

إلى أي مدى تؤثر آليات النظام السياسي في العراق ومصر على الحياة الاقتصادية للأفراد، ولا سيما في مجالات الاستثمار، فرص العمل، العدالة الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي؟

وتتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة الآتية:

١.ما أثر مبادئ الحكم الرشيد، ولا سيما الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، في تحسين الحياة الاقتصادية للأفراد؟

٢.كيف تؤثر التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في قدرة الأفراد على العمل والاستثمار؟

٣.ما العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق ومصر؟

٤.هل تكفي النصوص الدستورية والتشريعية القائمة لضمان بيئة اقتصادية عادلة ومستقرة؟

٥.ما الإصلاحات التشريعية اللازمة لتعزيز أثر النظام السياسي في تحسين الحياة الاقتصادية للأفراد؟

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من الناحية القانونية في كونه يربط بين النصوص الدستورية والاقتصادية وبين واقع الحياة اليومية للأفراد، إذ إن الدساتير والقوانين لا تقاس قيمتها بمجرد وجودها، بل بمدى قدرتها على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية الفعلية. كما تبرز أهمية الموضوع في العراق تحديدا بسبب النص الدستوري الذي ألزم الدولة بإصلاح الاقتصاد وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص، وهو التزام يحتاج إلى تشريعات وآليات تنفيذية فعالة.

أما في مصر، فتتجلى الأهمية في أن الدستور جعل التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وتقليل البطالة من أهداف النظام الاقتصادي، كما ربط ذلك بالشفافية والحوكمة والتنافس ومنع الاحتكار، وهو ما يجعل تدخل المشرع ضروريا لضمان عدم بقاء هذه المبادئ في حدود النصوص العامة.

وتتمثل الأهمية العملية للبحث في أنه يعالج قضايا تمس الفرد مباشرة، مثل فرص العمل، الاستثمار، الفقر، البطالة، الخدمات العامة، والدعم الاجتماعي. كما يكتسب البحث أهمية تشريعية لأنه ينتهي إلى توصيات يمكن أن تساعد في تطوير القوانين الاقتصادية والاستثمارية والرقابية بما يحقق توازنا بين سلطة الدولة في إدارة الاقتصاد وحق الأفراد في حياة اقتصادية مستقرة وعادلة.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

بيان أثر آليات النظام السياسي على الحياة الاقتصادية للأفراد.

١.توضيح دور الحكم الرشيد في تعزيز الاستثمار وتحسين مستوى المعيشة.

٢.تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق ومصر.

٣.بيان أثر التشريعات الاقتصادية والاستثمارية في خلق فرص العمل وتحسين بيئة الأعمال.
٤.الكشف عن أثر الفساد والبيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي في إضعاف التنمية الاقتصادية.
٥.مقارنة الأساس الدستوري والاقتصادي في العراق ومصر من حيث تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد في العراق ومصر، مع تحديد نطاق المقارنة القانونية على نحو صريح حتى لا تبقى المنهجية عامة أو غير منضبطة. ويقارن البحث بين دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، ولا سيما المواد (١٦)، (٢٢)، (٢٥)، (٢٦)، (٢٧)، (٢٨)، و(٣٠)، ودستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، ولا سيما المواد (٢٧)، (٢٨)، (٣٣)، (٣٥)، و(٣٨)، كما يقارن بين قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل وقانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، مع الاستئناس بقانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل، وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المصري رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠، كلما اقتضى البحث بيان أثر القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في الحياة الاقتصادية للأفراد.

المبحث الأول: مفهوم النظام السياسي وهيكلة الموارد الاقتصادية

تمهيد:

تشكل الدولة أرقى تنظيم سياسي وقانوني توصلت اليه البشرية في مرحلة متأخرة من مراحل تطور الفكر البشري. وتشكل في الوقت الحاضر قلب دراسة القانون العام، وهي في الأصل كلمة لاتينية، وتعني الاستقرار، وفي فترة من الفترات استبدلت بالجمهورية وخاصة في العصور الرومانية، ثم أشار اليها الفيلسوف "ميكافلي" في كتابه الأمير بالدولة، واستخدم "لويس الرابع" عشر مصطلح الدولة بدلاً عن الجمهورية من خلال عبارته المشهورة " أنا الدولة". (١)

وتعددت أنماط وأشكال الدول منذ بداية نشأتها في الحضارات القديمة إلى وقتنا الحاضر، وهي أساساً تنشأ لتحقيق رغبات شعبية مختلفة، مما يفسر معه ظاهرة استحداث الدول في الوقت الحاضر ؛ نظراً لسعي بعض الأجزاء من بعض الدول بعد تنامي رغبة سكانها بالانفصال عن إقليم الدولة الأم. وهذه الظاهرة بارزة في دول العالم الثالث بعد هيمنة الدول الاستعمارية علية

ردحًا من الزمن، وخلقها بذور الانفصال والشرذمة من خلال رسم الحدود الفاصلة بين الأقاليم، ولعل خير مثال دولة جنوب السودان التي انفصلت عن جمهورية السودان عام ٢٠١٢. ومحاولات تقسيم دولة العراق وتكوين كيانات اقليمية داخلها. وقد حاولت عدة نظريات البحث في نشأة الدول، إلا أن هذه النظريات عجزت عن تفسير عام لنشأتها جميعا على مختلف العصور والأزمان. وأيا كان الأمر، فإنه أصبح من أهم مستلزمات نشوء الدول في الوقت الحاضر وجود سلطة سياسية، وقد تطورت هذه السلطة بأشكالها ووظائفها المختلفة عبر المتلاحقة، وقامت في الأصل على فكرة الاختلاف السياسي، أي ظهور طبقة حاكمة وطبقة محكومة، وقد اختلف تطبيقها مع اختلاف الأزمنة مع تطور الدول. ولا بد من قيامها في الوقت الحاضر على إقليم الدولة، ولعبت عدة عوامل في تحديد مفهوم السلطة التجريدية عن الأشخاص والهيئات التي تمارس تلك السلطة بعد انتشار المفاهيم الديمقراطية ، التي جسدت فكرة فصل السلطة عن من يمارسها. وكان الانتخاب أهم وسيلة في الوقت الحاضر يتم الاستناد اليه في ممارستها ، بعد أن كان يستحوذ عليها استناداً الى النظريات الدينية تارة، أو عن طريق الدكتاتورية والقوة تارة أخرى. (٢)

وقد تعددت أشكال الأنظمة السياسية في دول العالم المعاصر، التي لا تخرج في اطارها عن النظام النيابي البرلماني والنظام الرئاسي، ونظام حكومة الجمعية فهذه الانظمة وإن كانت تشترك معاً بوجود المجالس النيابية فيها، إلا أن المحدد الأساسي في تقسيمها يعود الى مدى طبيعة مبدأ الفصل بين السلطات العامة في تلك الدول، وعلى أساسه توضع العلاقة بين السلطات. (٣)

ودراسة النظم السياسية، كما يذهب غالبية الفقه الدستوري أوسع نطاقا من دراسة القانون الدستوري فالنظام السياسي لا يقتصر على تحليل النصوص الدستورية في الوثيقة الدستورية في تلك الدول ، بل يمتد ليشمل في دراسته القوى السياسية الاجتماعية المؤثرة في تنفيذ وتطبيق الأحكام الواردة في الوثيقة الدستورية كالأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني بأشكالها كافة. ويرتبط النظام السياسي السائد في الدول الحديثة بوجود الدستور ؛ والدولة لابد لها من دستور أيا كان النظام الذي تعتنقه ، إذ يحدد أهم المعالم الأساسية التي تسير عليها، والقواعد الأساسية لنظام الحكم فيها، بالإضافة إلى كونه المرأة العاكسة للأوضاع والايدولوجية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة فيها. وبذلك فإن القانون الدستوري يتناول بالدراسة والتحليل شكل الدولة ونظام الحكم بما فيه السلطات العامة من حيث تشكيلها واختصاصاتها. وعليه تم تقسيم المبحث الي مطالب كالاتي:

المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي في الإطار الدستوري والاقتصادي

لا يقتصر مفهوم النظام السياسي على بيان شكل الحكم أو طريقة تكوين السلطات العامة، بل يمتد إلى مجموع القواعد الدستورية والمؤسسية التي تحدد كيفية اتخاذ القرار العام وتوزيع الاختصاص بين السلطات، وآليات الرقابة والمساءلة، ومدى خضوع الإدارة العامة للقانون. وبهذا المعنى يصبح النظام السياسي إطارا قانونيا منظما لعلاقة الدولة بالأفراد، وليس مجرد وصف سياسي مجرد لطبيعة السلطة. (٤)

وعليه فإن دراسة النظام السياسي في العراق ومصر ينبغي أن تتم من زاوية أثره العملي في توجيه الاقتصاد، لا من زاوية التعريفات اللغوية للمبادئ والآليات فقط؛ لأن الإشكال القانوني في هذا الموضوع ينصب على كيفية انتقال النص الدستوري والقانوني من مستوى الإعلان العام إلى مستوى الأثر الاقتصادي الملموس في فرص العمل، والاستثمار، والدخل، والخدمات الأساسية.

ولأغراض ضبط المصطلح من غير العودة إلى عنوان عام مبهم، فإن لفظ المبدأ في دلالته اللغوية يدل على الأصل أو القاعدة الأولى التي يقوم عليها الشيء (٥)، وقد وردت دلالة البدء والأصل في الاستعمال القرآني في قوله تعالى: "وبدأ خلق الإنسان من طين" (٦)، كما تستعمل المبادئ للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها العلم أو الفن أو القانون (٧)، ويؤكد الاستعمال اللغوي أن المبدأ هو موضع البداءة أو أول الشيء ومادته التي يتكون منها (٨). أما في الاصطلاح، فتدل المبادئ على المقدمات والقواعد الأولية التي تتأسس عليها مسائل العلم (٩)، وهي بهذا المعنى قواعد مرجعية لا تحتاج في ذاتها إلى برهان في كل موضع، بل يبنى عليها التحليل القانوني اللاحق (١٠).

الفرع الأول: النظام السياسي بوصفه إطارا دستوريا لإدارة السلطة العامة

يقصد بالنظام السياسي في نطاق هذه الدراسة مجموع المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تنظم ممارسة السلطة العامة داخل الدولة، وتحدد العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية، وتبين حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ومن ثم فإن النظام السياسي لا ينفصل عن القانون الدستوري، لكنه أوسع منه من حيث دراسة أثر المؤسسات السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية في تطبيق النصوص الدستورية. (١١)

وفي العراق، يظهر هذا الإطار من خلال دستور سنة ٢٠٠٥ الذي قرر مبادئ تكافؤ الفرص والعمل والضمان الاجتماعي وإصلاح الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار. أما في مصر، فيظهر من خلال دستور سنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩ الذي جعل النظام الاقتصادي قائما على التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والحوكمة والتنافسية وتشجيع الاستثمار

والمشروعات الصغيرة. وبذلك يصبح النص الدستوري أساسا للمقارنة بين الاتجاهين العراقي والمصري. (١٢)

وعلى هذا الأساس لا تكون المقارنة القانونية مقارنة بين ألفاظ دستورية مجردة، بل بين آليات دستورية وتشريعية متكاملة: آلية صنع السياسة الاقتصادية، وآلية سن القوانين، وآلية الرقابة على المال العام، وآلية حماية الملكية الخاصة، وآلية تمكين القطاع الخاص من المشاركة في النشاط الاقتصادي. (١٣)

الفرع الثاني: النظام السياسي بوصفه محددا للسياسة الاقتصادية

تتحدد السياسة الاقتصادية في ضوء طبيعة النظام السياسي ودرجة مركزية القرار العام؛ فإذا غلبت مركزية الدولة وضعفت الرقابة والمساءلة، اتجهت إدارة الموارد إلى تغليب الإنفاق الريعي والوظيفة العامة على الاستثمار المنتج. أما إذا توفرت قواعد الحوكمة والشفافية واستقرار التشريعات، اتسعت فرص الأفراد في العمل والاستثمار، وانخفضت كلفة الدخول إلى السوق. (١٤)

وتزداد أهمية هذه الفكرة في العراق بسبب الطابع الريعي للاقتصاد واعتماده الكبير على العوائد النفطية، وهو ما يجعل القرار السياسي مؤثرا في توزيع الموارد والوظائف والخدمات. وفي مصر، تظهر الفكرة من خلال محاولة المواءمة بين تدخل الدولة في المشروعات القومية والخدمات الأساسية وبين تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص في إطار دستوري يربط التنمية بالعدالة الاجتماعية والحوكمة. (١٥)

لذلك فإن أثر النظام السياسي في الحياة الاقتصادية لا يتحقق عن طريق المبادئ العامة وحدها، بل من خلال القوانين والسياسات التي تنظم السوق، وتمنح التراخيص، وتدير الضرائب، وتحمي الملكية، وتكافح الاحتكار والفساد، وتضمن وصول الأفراد إلى فرص اقتصادية متكافئة. (١٦)

أن النظام السياسي المؤثر اقتصاديا هو النظام القادر على تحويل النصوص الدستورية إلى آليات تنفيذية ورقابية مستقرة، بحيث لا تبقى التنمية الاقتصادية شعارا عاما، بل تتحول إلى ضمانات عملية تمس دخل الفرد وفرص عمله وقدرته على تأسيس مشروع أو الانتفاع العادل من موارد الدولة. (١٧)

وتأسيسا على ذلك، فإن الآليات السياسية لا تعني مجرد الوسائل اللغوية أو الإجرائية، بل تشمل الأدوات المؤسسية التي يعتمدها النظام السياسي في تحويل المبادئ إلى قرارات وسياسات عامة، مثل التشريع والانتخابات والرقابة والمساءلة والمؤسسات الدستورية (١٨). ومن الناحية اللغوية

تبقى الآلية دالة على الطريقة أو الوسيلة المنظمة لتحقيق غاية معينة، وهو ما ينسجم مع استخدامها القانوني بوصفها مسارا إجرائيا لتفعيل النصوص الدستورية والاقتصادية (١٩).

المطلب الثاني: هيكلة الموارد الاقتصادية وأثرها في حياة الأفراد

يقصد بهيكلة الموارد الاقتصادية الطريقة التي تنظم بها الدولة مصادر الدخل القومي، وملكية الموارد، وأدوار القطاعين العام والخاص، ومسارات الإنفاق والاستثمار. وهذه الهيكلة ترتبط مباشرة بالنظام السياسي؛ لأن السلطة العامة هي التي تحدد أولويات الموازنة، وحجم تدخل الدولة في السوق، ونطاق الحوافز الاستثمارية، وآليات حماية الفئات محدودة الدخل.

وتختلف هيكلة الموارد بين العراق ومصر؛ ففي العراق يظل النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة، مما يجعل الحياة الاقتصادية للأفراد شديدة التأثر بسياسات الدولة المالية والوظيفية. أما في مصر، فتتوزع الموارد بين قطاعات متعددة، منها الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة وقناة السويس والاستثمار الخاص، غير أن الدولة تظل فاعلا رئيسا في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال التشريع والموازنة والمشروعات العامة.

ومن ثم فإن المقارنة لا بد أن تركز على كيفية إدارة الموارد لا على مجرد وجود النصوص؛ لأن النص الدستوري الذي يقرر تشجيع الاستثمار أو العدالة الاجتماعية لا ينتج أثره إلا إذا ساندته قوانين وإجراءات ومؤسسات قادرة على تحويل الموارد إلى فرص عمل، وخدمات، ومشروعات إنتاجية، وحماية اجتماعية فعلية.

الفرع الأول: هيكلة الموارد في العراق بين الريعية النفطية ودور القطاع العام

تتسم هيكلة الموارد في العراق بغلبة المورد النفطي واتساع دور الدولة في التوظيف والإنفاق والخدمات. وقد قرر الدستور العراقي في المادة (٢٥) إصلاح الاقتصاد وفق أسس حديثة وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، كما قررت المادة (٢٦) ضمان تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة بقانون. ويعني ذلك أن الدستور لم يكتف بإقرار دور الدولة في إدارة الموارد، بل ألزمها باتجاه تشريعي وتنفيذي يقود إلى تقليل الريعية النفطية وتوسيع مساهمة الأفراد والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. (٢٠)

الفرع الثاني: هيكلة الموارد في مصر بين اقتصاد السوق الاجتماعي ودور الدولة

أما في مصر، فقد ربط الدستور المعدل سنة ٢٠١٩ النظام الاقتصادي بالتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل البطالة، كما ألزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم التنافسية وتشجيع الاستثمار. وتقوم هيكلة الموارد

في هذا الإطار على الجمع بين دور الدولة في التخطيط والإنفاق العام، ودور القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار والمشروعات الصغيرة، بما يجعل تدخل النظام السياسي في الاقتصاد مقيدا دستوريا بتحقيق التوازن بين العدالة الاجتماعية وحرية النشاط الاقتصادي. (٢١)

المبحث الثاني: آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد.

تتشكل مبادئ وآليات النظام السياسي أساسا لتحديد سياسات الدولة الاقتصادية وتوزيع الموارد، حيث تنعكس هذه المبادئ في كيفية اتخاذ القرارات وتحديد أولويات التنمية، فتوجه الدولة نحو مركزية السلطة أو توزيعها يؤثر بشكل مباشر على توزيع الدخل والفرص الاقتصادية بين أفراد المجتمع ويجد ذلك أساسه الدستوري في المادة (١٦) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ التي جعلت تكافؤ الفرص حقا مكفولا لجميع العراقيين، وألزمت الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيقه. (٢٢)

على سبيل المثال، تؤدي مبادئ الشفافية والمساءلة إلى تحفيز بيئة اقتصادية أكثر عدالة واستدامة، بينما تؤدي غياب هذه المبادئ إلى انتشار الفساد الإداري وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤثر سلبا على مستوى المعيشة لدى الأفراد. (٢٣)

وتعتبر آليات النظام السياسي من أهم العوامل التي تحدد ديناميكيات الحياة الاقتصادية، إذ تشمل هذه الآليات إجراءات توزيع المناصب وصياغة السياسات العامة وآليات الرقابة على الأداء الحكومي، ففي النظم التي تعتمد على المحاصصة السياسية أو التي تتصف بتركيز السلطة في يد قلة، تتضاءل فرص الشفافية والمنافسة في سوق العمل، مما يؤدي إلى تركز الثروة والموارد في أيدي مجموعة ضيقة من النخبة، هذا التركز يؤثر على قدرة الفرد على الوصول إلى الفرص الاقتصادية المتكافئة، في حين تعاني الطبقات الفقيرة من تقاعس الدولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. (٢٤)

كما يظهر النظام السياسي عبر مبادئه وآلياته تأثيرا مباشرا على السياسات الإنمائية التي تتبناها الدولة، حيث يتم توجيه الاستثمارات العامة والخاصة وفقا لإطار العمل السياسي المعتمد، فالنظم التي تولي اهتماما للتخطيط بعيد المدى وتبني مبادئ الشمولية في توزيع الموارد غالبا ما تحقق معدلات نمو اقتصادي أفضل وتقل فيها معدلات البطالة والفقر، وفي المقابل، يؤدي الاعتماد على الأجندات السياسية الضيقة إلى تهميش قطاعات مهمة من الاقتصاد وتشويه أولويات التنمية، مما يؤثر سلبا على الحياة اليومية للأفراد خاصة في ظل غياب برامج الدعم الاجتماعي الفعالة. (٢٥)

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 9
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

تساهم آليات النظام السياسي أيضا في تشكيل مناخ الاستثمار وثقة السوق، إذ إن الاستقرار السياسي والإجراءات القانونية الواضحة يعززان ثقة المستثمرين سواء كانوا محليين أو دوليين، وعندما يعاني النظام من اضطرابات أو يتسم بنقص الحوكمة الرشيدة، تنخفض معدلات الاستثمار وتتأثر حركة رأس المال مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي العام وعلى قدرة الأفراد على تحسين أوضاعهم المعيشية، لذا، فإن تفعيل آليات الرقابة وتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة يعد حجر الزاوية في بناء اقتصاد قوي قادر على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل كافية للمواطنين. (٢٦) وتتصل الرقابة الاقتصادية بحماية المال العام، إذ قرر الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٧/أولا) أن للأموال العامة حرمة، وأن حمايتها واجب على كل مواطن، بما يجعل الرقابة على الإنفاق العام والاستثمار من مقتضيات الشرعية الدستورية. (٢٧) وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب كالآتي:

المطلب الأول: آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد في العراق.

في الإطار العراقي، يظهر أثر آليات النظام السياسي على الحياة الاقتصادية للأفراد من خلال منظومة مترابطة من الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واستقرار التشريع، وفاعلية الرقابة على المال العام. فكلما اتجهت السلطة العامة إلى الوضوح في الاختصاصات، والحد من الفساد، وتبسيط الإجراءات، تهيأت بيئة أكثر قدرة على جذب الاستثمار وتوليد فرص العمل؛ أما اضطراب السياسات أو تغليب الاعتبارات السياسية على المصلحة الاقتصادية فيؤدي إلى إضعاف الثقة، وارتفاع كلفة النشاط الاقتصادي، وتراجع قدرة الأفراد على تحسين دخلهم. (٢٨)

وتبرز أهمية التشريع الاقتصادي بوصفه الأداة القانونية التي تنقل المبادئ الدستورية إلى إجراءات قابلة للتنفيذ؛ إذ إن القوانين المنظمة للعمل والاستثمار والضرائب والتمويل تحدد قدرة الفرد على الدخول إلى السوق أو الحصول على عمل كريم. ويتصل ذلك بما قررته المادة (٢٢) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، إذ جعلت العمل حقا لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة، وأوجبت تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية تراعي قواعد العدالة الاجتماعية. (٢٩)

كما تؤثر السياسة المالية والنقدية في المركز الاقتصادي للفرد من خلال مستوى الأسعار والقدرة الشرائية وكلفة الاقتراض والاستثمار. وفي المجال الضريبي، قرر دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٢٨) مبدأ الشرعية الضريبية، فلا تفرض الضرائب والرسوم ولا تعدل ولا تجبى ولا يعفى منها إلا بقانون، كما أوجب إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة بما لا يمس الحد الأدنى اللازم للمعيشة، وهو نص يربط بين سلطة الدولة المالية وحماية الفئات الضعيفة. (٣٠)

الاستقرار السياسي والأمني يعتبر أحد أبرز العوامل التي تؤثر على الحياة الاقتصادية للأفراد في العراق. التوترات السياسية والصراعات الأمنية التي مر بها العراق في السنوات الماضية تركت أثرا عميقا على اقتصاده، عندما يكون هناك استقرار سياسي، يعزز ذلك من تدفق الاستثمارات المحلية والدولية، وتزداد الفرص الاقتصادية المتاحة، كما أن الاستقرار الأمني يسهم في تحسين الظروف المعيشية، حيث يوفر بيئة آمنة تسمح للأفراد بالعمل بحرية وتطوير مشاريعهم، من جهة أخرى، في فترات الاضطراب السياسي والأمني، يعاني الاقتصاد من انخفاض حاد في مستويات النمو، مما يؤدي إلى تراجع فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف القدرة على جذب الاستثمارات، هذه التحديات تؤثر بشكل سلبي على الأفراد، حيث يواجهون صعوبة في تأمين احتياجاتهم الأساسية، ويعانون من تدهور مستوى معيشتهم. (٣١)

ويؤدي القطاع العام في العراق دورا مباشرا في توفير الوظائف والخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة والبنية التحتية، إلا أن أثره الإيجابي يتوقف على كفاءة الإدارة العامة وشفافية الإنفاق والرقابة. كما أن سياسات الدعم والحماية الاجتماعية تجد سندها في المادة (٣٠) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ التي ألزمت الدولة بكفالة الضمان الاجتماعي والصحي، وتوفير المقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، بما في ذلك الدخل المناسب والسكن الملائم. (٣٢)

أن القطاع الخاص ليس عنصرا هامشيا في النظام الاقتصادي، بل يمثل أداة دستورية وتشريعية لتقليل الاعتماد على الدولة الريعية. فقد نصت المادة (٢٥) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ على تشجيع القطاع الخاص وتنميته ضمن إصلاح الاقتصاد وتنويع مصادره، كما أكدت المادة (٢٦) تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات بقانون. وبذلك يكون دعم القطاع الخاص التزاما دستوريا مرتبطا مباشرة بتوسيع فرص العمل وتحسين دخل الأفراد.

ويظهر أثر القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للأفراد من خلال قدرته على خلق فرص عمل خارج الوظيفة العامة، واستيعاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحريك القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. إلا أن فاعلية هذا الدور في العراق تتوقف على إصلاح بيئة الأعمال، وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص، وتوفير التمويل، وحماية المنافسة، وتقليل البيروقراطية والفساد؛ لأن غياب هذه العناصر يجعل النص الدستوري مشجعا للقطاع الخاص من حيث المبدأ، لكنه محدود الأثر من حيث التطبيق العملي.

وعلى المستوى التشريعي، يساند قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل هذا الاتجاه من خلال تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي، وتوفير التسهيلات للمشروعات

الاستثمارية، وحماية حقوق المستثمرين. غير أن تحقيق الأثر الاقتصادي للأفراد يقتضي ربط هذه الحوافز بسياسات تشغيل وتدريب وتمويل للمشروعات الصغيرة، حتى لا ينحصر الاستثمار في المشروعات الكبرى أو في القطاعات القريبة من الدولة.

ويمتد أثر النظام السياسي في العراق إلى إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، فوضوح السياسة التجارية واستقرار الاتفاقيات مع دول الجوار والقوى الاقتصادية يمكن أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزز التجارة الخارجية، وينعكس على فرص العمل والدخل. أما غياب الرؤية أو اضطراب العلاقات الاقتصادية فيحد من قدرة السوق العراقي على الاندماج المنتج في محيطه الإقليمي والدولي. (٣٣)

يتضح أن آليات النظام السياسي وأثرها في العراق على الحياة الاقتصادية للأفراد هو تأثير عميق ومعقد، من خلال السياسات التشريعية، السياسات النقدية والمالية، الاستقرار السياسي والأمني، دور القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية والعلاقات الدولية، يمكن للنظام السياسي أن يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي للأفراد أو يمكن أن يعيق التنمية الاقتصادية إذا لم يتم تطبيق هذه الآليات بشكل صحيح. وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى فروع كالآتي:

الفرع الأول: تأثير النظام السياسي العراقي على الاستثمارات الاقتصادية للأفراد.

تظهر الدراسات أن طبيعة النظام السياسي العراقي واستمراره في الاعتماد على العائدات النفطية أسهمت بشكل كبير في خلق بيئة استثمارية غير مستقرة وغير مواتية للأفراد، ففي مقاله " Iraq's Economy: Oil, Water, and Politics"، يشير نبيل النصراوي إلى أن اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط أدى إلى تركيز الثروة في يد قلة من النخب السياسية، الأمر الذي قلل من تنوع مصادر الدخل وأثار مشكلات تتعلق بثقة المستثمرين في المستقبل الاقتصادي للعراق، كما يوضح النصراوي أن هذا التركيز أدى إلى إطالة أمد تراجع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على فرص الاستثمار للأفراد في هذه القطاعات.(٣٤)

وقد عالج المشرع العراقي هذا الجانب في قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، إذ جعل من أهدافه تشجيع الاستثمارات، ونقل التقنيات الحديثة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية، وتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي، وتوفير فرص عمل للعراقيين، وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين.(٣٥)

تضيف الدراسات اللاحقة أن النظام السياسي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ أثر سلبا على مناخ الاستثمار؛ فالانتقال من النظام المركزي إلى نظام يعتمد على المحاصصة الطائفية والعرقية ساهم في زيادة حالات الفساد وعدم الاستقرار السياسي، هذا الوضع يؤدي إلى تباطؤ

وتيرة اتخاذ القرارات الرشيدة وضعف أطر الحوكمة، مما يقلل من ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في البيئة الاقتصادية للعراق، وقد أوضحت أبحاث تناولت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ أن عدم الاستقرار السياسي يزداد مع تأثير النزاعات المحلية وتداخل المصالح بين الأطراف السياسية المختلفة، مما يجعل المستثمرين يترددون في ضخ رؤوس أموالهم في القطاعات الحيوية خارج نطاق النفط.(٣٦)

ومن جهة أخرى، تشير بعض الدراسات العربية إلى أن تأثير النظام السياسي لا يقتصر على إطار توزيع الثروة فقط، بل يمتد إلى خلق ثقافة اقتصادية تؤثر في سلوكيات المستثمرين، فعدم استقرار السياسات والتغيرات المفاجئة في الأنظمة الإدارية تجعل من الصعب على المستثمرين التخطيط بعيد المدى، كما يؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، أن غياب الأطر القانونية الثابتة والشفافية في التعامل الحكومي هما من أبرز العوامل التي تثبط ثقة المستثمرين وتعرقل النمو الاقتصادي.(٣٧)

نصت المادة (٧/ج) من قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ على أن الهيئة تبت في طلبات إجازة الاستثمار خلال مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب. كما تهدف الهيئة وفق المادة (٩) إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وتبسيط إجراءات التسجيل والإجازة، وإنشاء نافذة واحدة لتسهيل منح الإجازات والحصول على الموافقات.(٣٨)

الفرع الثاني: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للأفراد في العراق.

تشير الدراسات إلى أن الأزمات السياسية التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر قد أثرت سلبا في تنفيذ الخطط التنموية وأدت إلى تعطيل البرامج الاقتصادية، مما انعكس مباشرة على مستوى معيشة الأفراد وارتفاع معدلات الفقر. فكلما زادت حدة الصراع السياسي، تراجعت قدرة الدولة على رسم سياسات اقتصادية فعالة ومستقرة.(٣٩)

أظهرت دراسة تحليلية لفترة ما بعد ٢٠٠٣ وجود علاقة قوية بين الاستقرار السياسي وتراجع البطالة، حيث إن غياب الاستقرار السياسي يؤدي إلى توقف المشاريع الاقتصادية وانخفاض فرص العمل، مما يرفع من معدلات البطالة بين الشباب خصوصا.(٤٠)

تسببت التغيرات السياسية المتكررة والانقسامات الحزبية في العراق في تقويض البنية التحتية العامة، كما أدت إلى تراجع مستوى الثقة بالمؤسسات الاقتصادية، وعزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن ضخ الأموال في السوق العراقي، وهو ما أثر سلبا على الدورة الاقتصادية بشكل عام.(٤١)

وتؤيد المؤشرات الحديثة هذا التحليل؛ إذ أظهرت بيانات البنك الدولي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ (-١.٥%) سنة ٢٠٢٤، وأن معدل البطالة بلغ (١٥.٥%) سنة ٢٠٢٥، في حين بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة (-٢.٧%) من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٢٤. كما سجل العراق في مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٥ درجة (١٠٠/٢٨) وبمرتبة (١٣٦ من ١٨٢ دولة)، وهي مؤشرات تعني أن النصوص الدستورية المشجعة للقطاع الخاص والاستثمار لم تتحول بعد إلى بيئة اقتصادية مستقرة تكفي لطمأنة المستثمر الفرد أو المشروع الصغير.(٤٢)

المطلب الثاني: آليات النظام السياسي وأثرها على الحياة الاقتصادية للأفراد في مصر.

وتزداد ملاءمة النص المقارن المصري عند قراءة المادة (٢٧) من الدستور المصري مع المادة (٢٨)؛ فالأولى تجعل النظام الاقتصادي موجها لتحقيق الرخاء من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ورفع معدل النمو الحقيقي وزيادة فرص العمل وتقليل البطالة، كما تلزمه بالشفافية والحوكمة ودعم التنافسية ومنع الممارسات الاحتكارية، بينما تؤكد الثانية أهمية الأنشطة الإنتاجية والخدمية والمعلوماتية، وتلزم الدولة بتوفير المناخ الجاذب للاستثمار وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وبذلك لا يقرر الدستور المصري التنمية كهدف عام فقط، بل يربطها بوسائل قانونية واقتصادية تمس حياة الأفراد مباشرة. (٤٣)

وتكتمل الحماية الدستورية للحياة الاقتصادية للأفراد في مصر من خلال المادة (٣٣) التي تحمي الملكية بأنواعها، والمادة (٣٥) التي تصون الملكية الخاصة وتحظر فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي، والمادة (٣٨) التي تجعل النظام الضريبي قائما على تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويكشف ذلك أن أثر النظام السياسي المصري في الاقتصاد يتوزع بين حماية الاستثمار والملكية من جهة، وضمان العدالة الاجتماعية والعبء الضريبي العادل من جهة أخرى. (٤٤)

وعلى خلاف الصياغة العامة التي قد تكتفي ببيان أثر الشفافية والمساءلة، فإن المقارنة المصرية تقتضي إبراز الوسائل التشريعية التي جعلت هذه المبادئ قابلة للتطبيق. فقانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ لم يقف عند حدود إعلان تشجيع الاستثمار، بل قرر ضمانات عملية، منها المعاملة العادلة والمنصفة، وحظر القرارات التمييزية أو التعسفية، واحترام العقود التي تبرمها الدولة، وعدم جواز إلغاء الترخيص أو وقف النشاط أو سحب العقار المخصص للمشروع إلا وفق إجراءات إنذار وسماع ومنح مهلة لإزالة المخالفة، وهو ما يجعل الحماية الإجرائية للاستثمار جزءا من أثر النظام السياسي في الحياة الاقتصادية للأفراد.(٤٥)

كما أن المادة (٢١) من قانون الاستثمار المصري أنشأت مركز خدمات المستثمرين لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات وإصدار الموافقات والتراخيص وتخصيص العقارات اللازمة للمشروعات، وهذه الآلية تمثل فارقا مقارنا مهما؛ لأنها تنقل أثر النص الدستوري من مستوى الإعلان عن تشجيع الاستثمار إلى مستوى تقليل الزمن والتكلفة الإدارية على المستثمر الفرد وصاحب المشروع الصغير. ومن ثم يكون معيار المقارنة بين العراق ومصر هو مدى فاعلية النافذة الواحدة، لا مجرد وجودها في القانون.(٤٦)

وبالمقارنة مع العراق، يظهر أن مصر تمتلك تنظيما تشريعيا أكثر تفصيلا في مجال خدمة المستثمرين والحوافز والإجراءات، بينما يمتلك العراق نصا دستوريا قويا في المادتين (٢٥) و(٢٦)، لكنه يحتاج إلى تفعيل أشد صرامة على مستوى التمويل، وتبسيط الترخيص، ومكافحة الفساد الإداري، وربط الاستثمار بسياسات تشغيل واضحة. وبذلك يتحقق التوازن المقارن بين النص العراقي القوي دستوريا والنموذج المصري الأكثر تفصيلا إجرائيا. (٤٧)

أما على مستوى المؤشرات، فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري سنة ٢٠٢٤ نحو (٣٨٩.٠٦) مليار دولار، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢.٤%)، وبلغت البطالة (٦.٨%) سنة ٢٠٢٥، في حين بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (١٢.٠%) من الناتج المحلي سنة ٢٠٢٤. وتكشف هذه الأرقام أن السياسات المصرية جذبت تدفقات استثمارية كبيرة نسبيا، إلا أن ذلك لا يلغي استمرار تحديات التضخم والفقر والهيمنة الواسعة للدولة على بعض قطاعات النشاط الاقتصادي.(٤٨)

الفرع الأول: تأثير النظام السياسي المصري على الاستثمارات الاقتصادية للأفراد.

ويستكمل قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ هذا البناء الدستوري، إذ يجعل من أهداف الاستثمار رفع معدلات النمو، وزيادة الإنتاج المحلي، وتوفير فرص العمل، وتشجيع التصدير، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. كما تؤكد أحكامه ضمانات المعاملة العادلة والمنصفة، وحظر الإجراءات التعسفية أو التمييزية، وعدم جواز سحب التراخيص أو وقفها إلا بعد إنذار المستثمر وسماع وجهة نظره ومنحه مهلة لإزالة المخالفة. وبذلك تبدو النصوص المصرية أكثر حضورا في التحليل المقارن عندما تربط بين الحماية الإجرائية للاستثمار وبين أثرها في فرص العمل والدخل والاستقرار الاقتصادي للأفراد.

يتحدد أثر النظام السياسي المصري في الاستثمار من خلال ثلاث حلقات مترابطة: الاستقرار المؤسسي، وضمانات قانون الاستثمار، وسرعة الخدمات الإدارية. فإذا اختلت إحدى هذه الحلقات تراجعت ثقة المستثمرين، حتى مع وجود نصوص دستورية مشجعة. ولذلك فإن قوة

التجربة المصرية لا تقاس فقط بحجم الاستثمار الداخل، بل بمدى قدرة هذا الاستثمار على خلق فرص عمل منتظمة وتحسين دخل الأفراد، لا بمجرد تنفيذ مشروعات كبيرة محدودة الأثر الاجتماعي. (٤٩)

وقد جاء قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ أكثر تفصيلا من حيث الضمانات؛ إذ أكد مبدأ المعاملة العادلة والمنصفة، وحظر الإجراءات التعسفية أو التمييزية، كما نظم مركز خدمات المستثمرين بوصفه أداة إدارية لتقليل البيروقراطية. وتظهر القيمة الاقتصادية لهذه الأحكام في أنها تخفض كلفة الدخول إلى السوق، وتزيد قابلية المشروع الفردي والصغير للتأسيس، وتحد من سلطة الإدارة التقديرية التي قد تتحول إلى عبء اقتصادي على المستثمر.(٥٠)

غير أن المؤشرات تكشف أن قوة التشريع لا تكفي وحدها؛ فقد بلغ معدل التضخم في مصر (١٣.٤%) في فبراير ٢٠٢٦ بعد أن كان قد وصل إلى ذروة تقارب (٣٨%) في أواخر سنة ٢٠٢٣، وهو ما يعني أن نجاح الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار لا بد أن يقترن بحماية القدرة الشرائية للأفراد. كما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الفقر الوطني بلغ (٣٣.٥%) في ٢٠٢١/٢٠٢٢، وأن الفقر وفق خط الدخل الأدنى للبلدان متوسطة الدخل الدنيا زاد بنحو خمس نقاط مئوية بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٤، الأمر الذي يفرض قراءة اجتماعية إلى جانب القراءة الاستثمارية.(٥١)

وتبعا لذلك، فإن الأثر الإيجابي للنظام السياسي المصري في الاستثمار يكون أوضح عندما تتجه السياسات العامة إلى تعزيز المنافسة، وتقليل مزاحمة القطاع العام أو الشركات المملوكة للدولة للقطاع الخاص، وتوجيه الحوافز نحو المشروعات كثيفة التشغيل والمشروعات المتوسطة والصغيرة، لا نحو التدفقات المالية قصيرة الأجل فقط. وهذا هو موضع الاختلاف المقارن مع العراق، حيث تتمثل الأولوية العراقية في تنويع الاقتصاد وتقليل الريعية النفطية، بينما تتمثل الأولوية المصرية في ترسيخ منافسة عادلة وموازنة الإصلاح المالي مع الحماية الاجتماعية. (٥٢)

الفرع الثاني: العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للأفراد في مصر.

العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في مصر لا تظهر من خلال الأمن العام فقط، بل من خلال قدرة الدولة على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي متسق، يحافظ على استقرار السياسة المالية والنقدية ويحمي الفئات الضعيفة من أثر ارتفاع الأسعار. وقد أشار البنك الدولي إلى أن الاقتصاد المصري حقق نموا حقيقيا قدره (٥.٣%) في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مع تحسن نسبي في سوق العمل، لكنه نبه في الوقت نفسه إلى استمرار أثر التضخم في القوة الشرائية للأسر، وبقاء مدفوعات الفائدة مرتفعة بما يحد من المساحة المالية المتاحة للإنفاق الاجتماعي.(٥٣)

وبذلك، لا يصح علميا القول إن الاستقرار السياسي يؤدي آليا إلى تحسين حياة الأفراد؛ فالأثر الإيجابي يتحقق عندما يقترن الاستقرار بسياسات تشغيل، وحماية اجتماعية، وضبط للتضخم، ومنافسة عادلة، ورقابة على الإنفاق العام. أما إذا تحول الاستقرار إلى مجرد مركزية قرار اقتصادي من دون مساءلة كافية، فقد يؤدي إلى تنفيذ مشروعات كبيرة لا تنعكس بالضرورة على دخل الفرد أو قدرته الشرائية. (٥٤)

وتظهر المقارنة مع العراق أن البلدين يتفقان في أن الاستقرار والحوكمة شرطان لتحسين الحياة الاقتصادية، لكنهما يختلفان في طبيعة التحدي؛ ففي العراق يتمثل التحدي الأكبر في الريعية النفطية وضعف التنويع وعدم استقرار البيئة الاستثمارية، أما في مصر فيتمثل في ارتفاع كلفة المعيشة، وضغط الدين والفوائد، والحاجة إلى تقوية دور القطاع الخاص المنتج. ومن ثم يجب أن تكون التوصيات الختامية مختلفة وموجهة لكل مشرع بحسب طبيعة الإشكال في بلده. (٥٥)

الخاتمة

يتضح من الدراسة أن أثر آليات النظام السياسي في الحياة الاقتصادية للأفراد في العراق ومصر لا يقاس بمجرد وجود نصوص دستورية تؤكد الإصلاح الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية، بل بمدى قدرة تلك النصوص على إنتاج قوانين مستقرة، وإدارة رشيدة للموارد، ورقابة فعالة على المال العام، وبيئة استثمارية تقل فيها كلفة الإجراءات والمخاطر. وقد أظهر التحليل أن العراق يتمتع بتأصيل دستوري واضح في المواد (٢٥) و(٢٦) و(٢٨) و(٣٠)، غير أن الأثر العملي يضعف بسبب الريعية النفطية، والبطالة المرتفعة، وضعف ثقة المستثمرين، والفساد الإداري. أما مصر، فتتميز بتفصيل تشريعي أوضح في قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، ولا سيما في ضمانات المستثمر ومركز خدمات المستثمرين، غير أن التضخم، وارتفاع

كلفة المعيشة، واتساع دور الدولة في بعض القطاعات، لا تزال تحد من انتقال النمو إلى رفاه اقتصادي محسوس لدى جميع الأفراد.

وعلى هذا الأساس، فإن نقطة الاتفاق بين البلدين تتمثل في أن الحوكمة الاقتصادية والشفافية والاستقرار التشريعي شروط لازمة لتحسين الحياة الاقتصادية، أما نقطة الاختلاف فتتمثل في طبيعة الخلل؛ فالعراق يحتاج إلى تحويل النصوص الدستورية الخاصة بالتنويع والقطاع الخاص إلى أدوات تنفيذ وتمويل ومنافسة فعلية، بينما تحتاج مصر إلى تعميق الإصلاح المؤسسي بما يضمن أن تؤدي الاستثمارات والإصلاحات المالية إلى فرص عمل منتجة وحماية للقدرة الشرائية. وبذلك تصبح المقارنة أكثر توازنا؛ لأنها لا تفضل تجربة على أخرى بصورة مطلقة، بل تحدد موضع القوة والقصور في كل نظام.

النتائج

١- بخصوص السؤال الأول، ثبت أن مبادئ الحكم الرشيد، وخاصة الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، تؤثر مباشرة في الحياة الاقتصادية للأفراد؛ لأنها تحدد درجة الثقة في الدولة، وكلفة الدخول إلى السوق، وعدالة الحصول على الفرص. ويظهر ذلك في البلدين من خلال العلاقة بين الفساد وضعف الاستثمار من جهة، وبين الاستقرار الإجرائي وتحسن الثقة الاقتصادية من جهة أخرى.

٢- بخصوص السؤال الثاني، تبين أن التشريعات الاقتصادية والاستثمارية تؤثر في قدرة الأفراد على العمل والاستثمار بقدر ما تتضمنه من ضمانات عملية لا بقدر ما تتضمنه من عبارات عامة. فالقانون المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ يوفر تنظيما أكثر تفصيلا في الضمانات وخدمات المستثمرين، بينما يحتاج القانون العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ إلى تفعيل أشد لآليات النافذة الواحدة وربط الحوافز الاستثمارية بالتشغيل ونقل المعرفة.

٣- بخصوص السؤال الثالث، أظهر البحث أن الاستقرار السياسي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، لكنه ليس شرطا كافيا؛ إذ ينبغي أن يقترن بمساءلة ورقابة وكفاءة في الإنفاق. ففي العراق يحد عدم الاستقرار والريعية من الاستثمار المنتج، وفي مصر يظل الاستقرار محتاجا إلى سياسات اجتماعية تقلل أثر التضخم والدين على الأفراد.

٤- بخصوص السؤال الرابع، خلص البحث إلى أن النصوص الدستورية والتشريعية في العراق ومصر تشكل أساسا مهما لضمان بيئة اقتصادية عادلة، لكنها لا تكفي وحدها؛ لأن الفجوة الأساسية تقع بين النص والتطبيق، ولا سيما في مجالات مكافحة الفساد، وتبسيط الإجراءات، وحماية المنافسة، وضمان عدالة العبء الضريبي والاجتماعي.

٥- بخصوص السؤال الخامس، تبين أن الإصلاح التشريعي المطلوب يجب أن يكون موجها ومحددا؛ ففي العراق ينبغي التركيز على قوانين تنويع الاقتصاد، وتمويل المشاريع الصغيرة، وحماية المنافسة، وتقليل البيروقراطية. وفي مصر ينبغي التركيز على تقوية المنافسة، وتوسيع نطاق الشفافية في الشركات المملوكة للدولة، وربط الحوافز الاستثمارية بالتشغيل والحماية الاجتماعية.

٦- تكشف المقارنة النهائية أن مصر تتقدم من حيث تفصيل أدوات الاستثمار وخدمة المستثمرين، بينما يمتلك العراق نصا دستوريا واضحا في الإصلاح والتنويع لكنه يعاني ضعفا في التنفيذ. وبذلك فإن معيار الأفضلية لا يقوم على النصوص وحدها، بل على قدرة النظام السياسي على تحويل النص إلى أثر اقتصادي ملموس في الدخل والعمل والأسعار والخدمات.

التوصيات

١- نوصي المشرع العراقي بإعادة تقييم قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ على نحو يربط منح الإجازات والحوافز بنسبة تشغيل العراقيين، ونقل التكنولوجيا، وتنمية القطاعات غير النفطية، مع وضع مدد قانونية ملزمة للبت في طلبات الاستثمار ومساءلة الجهة التي تتجاوز تلك المدد بلا مسوغ مشروع.

٢- نوصي المشرع العراقي بإصدار قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتضمن نافذة تسجيل مبسطة، وحوافز ضريبية مؤقتة، وضمانات ائتمانية، وآلية تمويل موجهة للشباب والخريجين، لأن معالجة البطالة لا تتم بالتوظيف الحكومي وحده بل بتوسيع قاعدة العمل المنتج.

٣- نوصي المشرع المصري بتطوير قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ من خلال ربط الحوافز الاستثمارية بمؤشرات اجتماعية واقتصادية قابلة للقياس، مثل عدد فرص العمل، ونسبة المكون المحلي، ومستوى الأجور، وموقع المشروع في المناطق الأقل نموا، حتى لا تبقى الحوافز منفصلة عن أثرها في حياة الأفراد.

٤- نوصي المشرع المصري بتعزيز قواعد المنافسة والشفافية في الأنشطة التي تشارك فيها الدولة أو الشركات المملوكة لها، وبما يضمن عدم مزاحمة القطاع الخاص المنتج، ويجعل الاستثمار الخاص وسيلة حقيقية لتوليد الوظائف لا مجرد تدفق مالي قصير الأجل.

٥- نوصي المشرعين العراقي والمصري بإقرار التزام قانوني بنشر البيانات الاقتصادية الأساسية بصورة دورية وموحدة، ولا سيما بيانات البطالة، والتضخم، والاستثمار، والدين العام، والإنفاق الاجتماعي، لأن غياب البيانات الدقيقة يضعف الرقابة العلمية والقانونية على أثر السياسات العامة.

٦- نوصي بإنشاء آلية تقييم تشريعي لاحق في البلدين تقيس أثر القوانين الاقتصادية بعد نفاذها، بحيث لا يكتفى بإصدار القانون، بل تراجع نتائجه بعد مدة محددة من حيث أثره في فرص العمل، وتكاليف الاستثمار، والأسعار، ومستوى الخدمات، وحماية الفئات الضعيفة.

٧- نوصي بتوجيه السياسات الاقتصادية في العراق ومصر إلى حماية الحقوق الاقتصادية للأفراد بوصفها حقوقا دستورية لا امتيازات سياسية، وذلك من خلال ضمان العمل اللائق، وعدالة الضرائب، وحماية الملكية، وتكافؤ الفرص، والحد من الفساد الذي يحول النصوص الدستورية إلى مبادئ غير منتجة في الواقع.

الهوامش

١- عبد العالي عبد القادر محاضرات في النظم السياسية المقارنة جامعة سعيدة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ص ٠٧.

٢- ربيع محمد صبري مقلد موسوعة العلوم السياسية ، الكويت، جامعة الكويت ١٩٩٤م، ص٤٧

٣- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي، ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢م، ص٨٩

٤- محمود سعيد عمران وآخرون النظم السياسية عبر العصور، ، بيروت، دار النهضة العربية ١٩٩٩م، ص٨٩

٥- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة، ج١ د ط، د ت ص ٤٢.

٦- سورة السجدة، الآية ٧

٧- أحمد المختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ، عالم الكتب ط١، ج١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ص ١٦٨.

٨- ابن سِيده ، المخصص"؛ ، ٥٠٥/١، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ط الأولى.

٩- زين الدين محمد التوقيف على مهمات التعاريف ، عالم الكتب، القاهرة ط١، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٠م، ص٢٩٥.

١٠- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ، كتاب التعريفات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط١ ، ١٤٣٠ هـ ، ١٩٨٣ م ، ص ١٩٧ .

١١- عبد العالي عبد القادر، محاضرات في النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٧؛ محمود سعيد عمران وآخرون، النظم السياسية عبر العصور، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ٨٩.

١٢- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المواد (١٦، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٠)؛ دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المواد (٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٣٨).

١٣- حسين علاوي، إشكالية العلاقة بين النظام السياسي والسياسة الاقتصادية في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص ٧-١٢؛ قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، المواد (٢، ٧/ج، ٩)؛ قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، المواد (٢، ٣، ٥).

١٤- عبد الفتاح ماضي، الاقتصاد السياسي في مصر بعد الثورة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤، ص ٤-٩؛ نادر فرجاني، السلطوية الجديدة والاقتصاد السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١٧، ٢٠١٣، ص ٢٥-٣٠.

١٥- أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، معهد الأبحاث والتنمية الحضـــــارية، بيـــــروت، ط٣، ٢٠١٠، ص ١١٦؛ World Bank, Iraq Economic Monitor: A New Opportunity to Reform, Washington, D.C., ٢٠٢٣، pp.٣-٧.؛ دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المادة (٢٧)؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحسين مناخ الأعمال في مصر لإحياء نمو القطاع الخاص، باريس، ٢٠٢٤، ص ٢٤-٣١؛ صندوق النقد الدولي، جمهورية مصر العربية: المراجعتان الخامسة والسادسة في إطار اتفاق التسهيل الممدد، تقرير قطري رقم ٦٩/٢٦، واشنطن، ٢٠٢٦، ص ١٨-٢٣.

١٦- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، المواد (٢، ٧/ج، ٩)؛ قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، المواد (٢، ٣، ٥)؛ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادتان (٢٧، ٢٨)؛ دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المواد (٣٣، ٣٥، ٣٨).

١٧- انظر في الربط بين الاستقرار المؤسسي والحوكمة وأثرهما في التنمية الاقتصادية: حسين علاوي، إشكالية العلاقة بين النظام السياسي والسياسة الاقتصادية في العراق، مرجع سابق، ص ٧-١٢؛ OECD, Improving gypt's Business Climate to Revive Private Sector Growth, OECD Publishing, Paris, E ٢٠٢٤، pp. ٢٤-٣١.

١٨- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٥م، ص٨٥

١٩- ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص ٥٤.

٢٠- أحمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، مرجع سابق، ص ١١٦؛ البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للربع الأول ٢٠٢٥، الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصـــــادي الكلـــي، بغـــداد، ٢٠٢٥، ص ٢٤؛ A New :World Bank, Iraq Economic Monitor Opportunity to Reform, Washington, D.C., ٢٠٢٣، pp.٣-٧.؛ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادتان (٢٥، ٢٦)؛ قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، المادة (٢).

٢١- دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المادتان (٢٧، ٢٨).؛ قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، المواد (٢، ٣، ٥)؛ قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المصري رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠، المواد (٢٤، ٣٩، ٩٢-٩٩)؛ OECD, Improving Egypt's Business Climate to Revive Private Sector Growth, OECD Publishing، Paris, ٢٠٢٤، pp.٢٤-٣١.

٢٢- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، الماد (١٦) .

٢٣- حسين علاوي، "إشكالية العلاقة بين النظام السياسي والسياسة الاقتصادية في العراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء، ٢٠١٨، ص ٧-١٢.

٢٤- علي عبد الخالق حمود، "أثر النظام السياسي في الأداء الاقتصادي العراقي"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد ٤٣، ٢٠٢٠، ص ١٠٢-١٠٧.

٢٥- عبد الفتاح ماضي، "الاقتصاد السياسي في مصر بعد الثورة"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤، ص ٤-٩.

٢٦- نادر فرجاني، "السلطوية الجديدة والاقتصاد السياسي في مصر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١٧، ٢٠١٣، ص ٢٥-٣٠.

٢٧- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢٧/اولا) .

٢٨- أحمد باهض تقي العراق ما بعد ١٢/١٥ رؤية استراتيجية ، ملف خاص الاقتصاد العراقي، رؤية استراتيجية للتنمية مجلة الفرات العدد، ٣ مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص٦.

٢٩- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢٢) .

٣٠- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢٨) .

٣١- احمد جاسم جبار الياسري النفط ومستقبل التنمية في العراق، العارف للمطبوعات، معهد الابحاث والتنمية الحضارية بيروت، ط٣، ٢٠١٠، ص١١٦.

٣٢- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٣٠) .

٣٣- احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، المجلد السابع عشر، العدد ٦٤، ٢٠١١، ص ٢١٨.

٣٤- Alnasrawi, N., ٢٠٠٢ "Iraq's Economy: Oil, Water, and Politics". Third World Quarterly, ٢٣، ٤، ٦٠٥-٦٢٣. ص ٦١٠.

٣٥- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

٣٦- The World Bank, Iraq Economic Monitor: A New Opportunity t o Reform, Washington, D.C., ٢٠٢٣، pp. ٣-٧.

٣٧- الخزاعي، محمد، ٢٠١٢. "تحديات الاستثمار في ظل النظام السياسي العراقي". مرجع سابق، ص ٤٥-٦٠.

٣٨- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ، المواد (٧/ج) و (٩) .

٣٩- فوزية خدا كرم عزيز، "أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣، صـ ٨٨.

٤٠- سعد صالح عيسى الجبوري، منذر صابر مصطفى الناصري، "أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٥"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٤٣، ٢٠١٨، صـ ٢٧٠.

٤١- عبد الأمير رويح، "الاستثمار في العراق... فرص تهدرها السياسة"، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٢، دون ترقيم صفحات، مقال إلكتروني.

٤٢- World Bank Group, Iraq | Data, World Development Indicators, accessed ٢٨ May ٢٠٢٦. Transparency International, Corruption Perceptions Index ٢٠٢٥: Iraq country profile, score ١٠٠/٢٨، rank ١٨٢/١٣٦، ٢٠٢٦. World Bank Group, Iraq | Data, Foreign Direct Investment, Net Inflows (% of GDP), ٢٠٢٤، accessed ٢٨ May ٢٠٢٦.

٤٣- دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المادتان (٢٧، ٢٨).

٤٤- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل، المواد (٢، ٧/ج، ٩)؛ قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، المواد (٢، ٣، ٥)؛ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادتان (٢٧، ٢٨)؛ دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المواد (٣٣، ٣٥، ٣٨).

٤٥- General Authority for Investment and Free Zones (GAFI), Investment Law No. ٧٢ of ٢٠١٧, especially arts. ٣، ٥ and ٢١.

٤٦- General Authority for Investment and Free Zones (GAFI), Investment Law No. ٧٢ of ٢٠١٧, especially arts. ٣، ٥ and ٢١.

٤٧- World Bank Group, Iraq | Data, World Development Indicators, accessed ٢٨ May ٢٠٢٦; Transparency International, Corruption Perceptions Index ٢٠٢٥: Iraq country profile, score ١٠٠/٢٨، rank ١٨٢/١٣٦، ٢٠٢٦؛ General Authority for Investment and Free Zones (GAFI), Investment Law No. ٧٢ of ٢٠١٧, especially arts. ٣، ٥ and ٢١؛ World Bank Group, Iraq | Data, Foreign Direct Investment, Net Inflows (% of GDP), ٢٠٢٤، accessed ٢٨ May ٢٠٢٦.

٤٨- World Bank Group, Egypt, Arab Rep. | Data, World Development Indicators, accessed ٢٨ May ٢٠٢٦؛ World Bank Group, Egypt, Arab Rep. | Data, Foreign Direct Investment, Net Inflows (% of GDP), ٢٠٢٤، accessed ٢٨ May ٢٠٢٦.

٤٩- General Authority for Investment and Free Zones (GAFI), Investment Law No. ٧٢ of ٢٠١٧, especially arts. ٣، ٥ and ٢١؛ World Bank Group, Egypt, Arab Rep. | Data, Foreign Direct Investment, Net Inflows (% of GDP), ٢٠٢٤، accessed ٢٨ May ٢٠٢٦؛ World Bank Group, New US $١ Billion World Bank Group Development Financing to Support Private Sector-Led Job Creation, Macroeconomic and Fiscal Resilience, Press Release, Washington, D.C., ٨ May ٢٠٢٦.

٥٠- General Authority for Investment and Free Zones (GAFI), Investment Law No. ٧٢ of ٢٠١٧, especially arts. ٣، ٥ and ٢١.

٥١- World Bank Group, Egypt Country Overview, Macroeconomic and Poverty Outlook, ٢٠٢٦.

٥٢- International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Fifth and Sixth Reviews Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, IMF Country Report No. ٢٦/٦٩، Washington, D.C., ٢٠٢٦، ١٨-٢٣pp.؛ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), Improving Egypt's Business Climate to Revive Private Sector Growth, OECD Publishing, Paris, ٢٠٢٤، ٢٤-٣١pp.؛ World Bank Group, New US $١ Billion World Bank Group Development Financing to Support Private Sector-Led Job Creation, Macroeconomic and Fiscal Resilience, Press Release, Washington, D.C., ٨ May ٢٠٢٦.

٥٣- World Bank Group, Egypt Country Overview, Macroeconomic and Poverty Outlook, ٢٠٢٦.

٥٤- World Bank Group, Egypt Country Overview, Macroeconomic and Poverty Outlook, ٢٠٢٦؛ International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Fifth and Sixth Reviews Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, IMF Country Report No. ٢٦/٦٩، Washington, D.C., ٢٠٢٦، ١٨-٢٣pp.؛ World Bank Group, New US $١ Billion World Bank Group Development Financing to Support Private Sector-Led Job Creation, Macroeconomic and Fiscal Resilience, Press Release, Washington, D.C., ٨ May ٢٠٢٦.

٥٥- World Bank Group, Iraq | Data, World Development Indicators, accessed ٢٨ May ٢٠٢٦؛ World Bank Group, Egypt Country Overview, Macroeconomic and Poverty Outlook, ٢٠٢٦؛ International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Fifth and

angement Under the Extended Fund Facility, Sixth Reviews Under the Extended Arr
World Bank ٤.٢٣-١٨pp. ،٢٠٢٦Washington, D.C., ،٦٩/٢٦IMF Country Report No.
Group, Iraq Macro Poverty Outlook, Middle East and North Africa Macro Poverty
.٢-١pp. ،٢٠٢٦Outlook, Washington, D.C.,

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

١.بخيت، حسين علي، وفتح الله، سحر، *مقدمة في الاقتصاد القياسي*، دار الكتب للنشر والتوزيع، بغداد، بلا طبعة، ٢٠٠٢.

٢.جبار الياسري، أحمد جاسم، *النفط ومستقبل التنمية في العراق*، العارف للمطبوعات، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بيروت، ط٣، ٢٠١٠.

٣.داود، حسام علي، والسواعي، خالد محمد، *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج EViews ٧*، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط١، ٢٠١٣.

٤.كاسيدي، إدوارد س.، وزغروسمان، بيتر، *مدخل إلى الطاقة: المصادر والتكنولوجيا والمجتمع*، ترجمة صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة والنشر، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، بيروت، ط١، ٢٠١١.

ثانيا: البحوث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية

١-تقي، أحمد باهض، "العراق ما بعد ١٢/١٥: رؤية استراتيجية، ملف خاص الاقتصاد العراقي، رؤية استراتيجية للتنمية"، *مجلة الفرات*، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد ٣.

٢-الجبوري، سعد صالح عيسى، والناصري، منذر صابر مصطفى، "أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٥"، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد ١٤، العدد ٤٣، ٢٠١٨.

٣-حمود، علي عبد الخالق، "أثر النظام السياسي في الأداء الاقتصادي العراقي"، *مجلة العلوم الاقتصادية*، جامعة البصرة، العدد ٤٣، ٢٠٢٠.

٤-جمعة، خديجة، "الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة"، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٧٣، ٢٠٠٨.

٥-خدا كرم عزيز، فوزية، "أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق"، *مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد ٢٠٧، ٢٠١٣.

٦-الراوي، أحمد عمر، "التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٧، العدد ٦٤، ٢٠١١.

٧-الزبيدي، أديب قاسم شندي، وردرد، بتول حسن، "تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢"، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ١٥، ٢٠١٤.

٨-مهدي، حيدر كاظم، "الإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق"، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٥.

٩-مزيد، إنعام، "إصلاح الموازنة العامة العراقية: طريقنا المستقبلي"، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ٩، ٢٠١٣.

١٠-فرجاني، نادر، "السلطوية الجديدة والاقتصاد السياسي في مصر"، *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤١٧، ٢٠١٣.

ثالثا: الدراسات والتقارير وأوراق العمل

١-العبادي، حيدر، "آلية إعداد وإقرار الموازنة العامة في العراق"، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل إعداد وإقرار الموازنة لعام ٢٠٠٨ في العراق، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، لبنان، ٢٠٠٨.

٢-علاوي، حسين، "إشكالية العلاقة بين النظام السياسي والسياسة الاقتصادية في العراق"، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.

٣-ماضي، عبد الفتاح، "الاقتصاد السياسي في مصر بعد الثورة"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.

رابعا: المقالات الإلكترونية

١-رويح، عبد الأمير، "الاستثمار في العراق... فرص تهدرها السياسة"، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠١٢، مقال إلكتروني

خامسا: المصادر الأجنبية

١-

Alnasrawi, N., "Iraq's Economy: Oil, Water, and Politics," *Third World Quarterly*، Vol. ٢٣، No. ٤، ٢٠٠٢، pp. ٦٠٥-٦٢٣.

سادسا : التشريعات

أ : الدساتير

١.جمهورية العراق. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٢.جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية (إبريل ٢٠١٩، وفقًا للتعديلات الدستورية المعلنة في ٢٣ أبريل ٢٠١٩).

ب : القوانين

١-قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

٢-قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المصري رقم (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠.

قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المصري رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل.

مصادر وتقارير رسمية مضافة للتعديلات

البنك الدولي، صفحة بيانات العراق، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على موقع البنك الدولي، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/٢٨.

البنك الدولي، صفحة بيانات مصر، مؤشرات التنمية العالمية، متاح على موقع البنك الدولي، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/٢٨.

البنك الدولي، النظرة العامة الاقتصادية لمصر، تحديثات الاقتصاد الكلي والفقر، ٢٠٢٦، متاح على موقع البنك الدولي، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/٢٨.

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للربع الأول ٢٠٢٥، الفصل الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، بغداد، ٢٠٢٥.

منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٥: صفحة العراق، برلين، ٢٠٢٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/٢٨.

منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٢٥: صفحة مصر، برلين، ٢٠٢٦، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٦/٥/٢٨.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وفق آخر تعديلاته، القاهرة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥: الاستثمار الدولي في الاقتصاد الرقمي، جنيف، ٢٠٢٥.

صندوق النقد الدولي، جمهورية مصر العربية: المراجعتان الخامسة والسادسة في إطار اتفاق التسهيل الممدد، تقرير قطري رقم ٦٩/٢٦، واشنطن، ٢٠٢٦.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تحسين مناخ الأعمال في مصر لإحياء نمو القطاع الخاص، باريس، ٢٠٢٤.

البنك الدولي، تمويل إنمائي جديد بقيمة مليار دولار لدعم خلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص في مصر وتعزيز الصلابة المالية والاقتصادية الكلية، بيان صحفي، واشنطن، ٢٠٢٦/٥/٨.

البنك الدولي، النظرة الكلية للفقر في العراق ضمن تقرير آفاق الفقر الكلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن، ٢٠٢٦.

مصادر إضافية لإحالات الفروع والمطالب

دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المواد (١٦، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠).

دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ المعدل سنة ٢٠١٩، المواد (٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٣٨).

البنك الدولي، Iraq Economic Monitor: A New Opportunity to Reform، واشنطن، ٢٠٢٣.

Revive Private imate toImproving Egypt's Business Cl، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، Sector Growth، باريس، ٢٠٢٤.

References List

First: Books

1.Kutub -Dar Al ،*Introduction to Econometrics* ،Bakhit, Hussein Ali & Fathallah, Sahar .٢٠٠٢for Publishing and Distribution, Baghdad, n.ed.,
2.Arif -Al ،*and the Future of Development in Iraq Oil* ،Yasiri, Ahmed Jassim Jabbar-Al .٢٠١٠rd ed., ٣Publications, Institute of Research and Urban Development, Beirut,
3.*Econometrics between* ،Sawaie, Khalid Mohammed-Dawood, Hossam Ali & Al sirah for Publishing, Ma-Dar Al ،*Program ٧Theory and Application Using EViews* .٢٠١٣st ed., ١Distribution and Printing, Jordan,
4.*Introduction to Energy: Resources,* ،Cassidy, Edward S. & Grosman, Peter Damlouji, Arab Organization -translated by Sabah Sadiq Al ،*Technology, and Society* g, Strategic and Advanced Technologies Book Series, for Translation and Publishin .٢٠١١st ed., ١Beirut,

Second: Research Papers and Articles Published in Scientific Journals

1.A Strategic Vision, Special File on the Iraqi :١٢/١٥Taqi, Ahmed Bahidh, "Iraq after Furat Center -Al ،*Furat Journal-Al*on for Development," Economy, A Strategic Visi .٣for Development and Strategic Studies, Issue No.
2.Nasiri, Munther Saber Mustafa, "The Impact of -Jubouri, Saad Saleh Issa & Al-Al *krit Journal Ti*"،(٢٠١٥–٢٠٠٣)Political Stability and Economic Development in Iraq .٢٠١٨ ،٤٣No. ،١٤Vol. ،*of Administrative and Economic Sciences*
3.Hammoud, Ali Abdul Khaliq, "The Impact of the Political System on Iraqi Economic ،٤٣University of Basra, Issue No. ،*Journal of Economic Sciences*Performance," .٢٠٢٠
4.*Journal of*ija, "Corruption and Its Impact on the State General Budget," Jumaa, Khad -College of Administration and Economics, Al ،*Administration and Economics* .٢٠٠٨ ،٧٣Mustansiriya University, Issue No.
5.on Economic Khuda Karam Aziz, Fawziya, "The Impact of Political Instability Issue ،*Ustadh Journal for Humanities and Social Sciences-Al*Development in Iraq," .٢٠١٣ ،٢٠٧No.
6.Rawi, Ahmed Omar, "Oil Licensing and Its Role in the Future of Iraq's Oil -Al of College ،*Journal of Economic and Administrative Sciences*Industry," .٢٠١١ ،٦٤No. ،١٧Administration and Economics, University of Baghdad, Vol.
7.Zubaidi, Adeeb Qasim Shandi & Wardard, Batool Hassan, "Evaluation of the -Al *Kut Journal of -Al*"،٢٠١٢–٢٠٠٣Performance of Iraq's General Budget for the Period College of Administration and Economics, ،*Economic Sciences Administrative and* .٢٠١٤ ،١٥Wasit University, Issue No.
8.Mahdi, Haider Kadhim, "Necessary Procedures to Reduce Their Impact on Iraq's ،*Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences-Al*General Budget," ،١No. ،٥Qadisiyah University, Vol. -ollege of Administration and Economics, AlC .٢٠١٥
9.*Kut Journal -Al*Mazeed, Inam, "Reforming Iraq's General Budget: Our Future Path," College of Administration and Economics, ،*of Administrative and Economic Sciences* .٢٠١٣ ،٩University, Issue No. Wasit
10.*The* Farajani, Nader, "The New Authoritarianism and Political Economy in Egypt," .٢٠١٣ ،٤١٧Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue No. ،*Arab Future Journal*

Third: Studies, Reports and Working Papers

1.Mechanism for Preparing and Approving the General Budget in Abadi, Haider, "-Al Budget ٢٠٠٨Iraq," Paper Presented to the Workshop on Preparing and Approving the .٢٠٠٨in Iraq, United Nations Development Programme (UNDP), Lebanon,

2.Allawi, Hussein, "The Problematic Relationship between the Political System and .٢٠١٨Economic Policy in Iraq," Center for Strategic Studies, University of Karbala,

3.Madi, Abdel Fattah, "Political Economy in Egypt after the Revolution," Al Jazeera .٢٠١٤or Studies, Center f

Fourth: Electronic Articles

1.*Naba -Al*Ruih, Abdul Amir, "Investment in Iraq… Opportunities Wasted by Politics," .٢٠١٢Electronic Article, ،*Information Network*

Fifth: Foreign Sources

1. ،*Third World Quarterly* ",Alnasrawi, N., "Iraq's Economy: Oil, Water, and Politics .٦٢٣–٦٠٥pp. ،٢٠٠٢ ،٤No. ،٢٣Vol.

Sixth: Legislations

A. Constitutions

1. . ٢٠٠٥*Constitution of the Republic of Iraq of* ،Republic of Iraq

2. ،٢٠١٩April) *Constitution of the Arab Republic of Egypt* ،Arab Republic of Egypt .(٢٠١٩April ٢٣according to the constitutional amendments announced on

B. Laws

1. .٢٠٠٦of (١٣)Iraqi Investment Law No.

2..٢٠١٧of (٧٢)Egyptian Investment Law No.

.as amended ،١٩٩٧of (٢١)Iraqi Companies Law No.

.١٩٨١of (١٥٩)Egyptian Companies Law No.

of (١٥٢)Egyptian Micro, Small and Medium Enterprises Development Law No. .٢٠٢٠

International Monetary Fund, Arab Republic of Egypt: Fifth and Sixth Reviews Under the Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility, IMF Country Report .٢٠٢٦Washington, D.C., ،٦٩/٢٦ .No

operation and Development (OECD), Improving -Organisation for Economic Co Egypt's Business Climate to Revive Private Sector Growth, OECD Publishing, Paris, .٢٠٢٤

t Financing to Billion World Bank Group Developmen ١$World Bank Group, New US Led Job Creation, Macroeconomic and Fiscal -Support Egypt's Private Sector .٢٠٢٦May ٨Resilience, Press Release, Washington, D.C.,

World Bank Group, Iraq Macro Poverty Outlook, Middle East and North Africa .٢٠٢٦D.C., ،Macro Poverty Outlook, Washington